

## ما بعد «جنيف 2»

في قمتها على ضرورة مكافحة الإرهاب. ولم يبق في الخطاب «الجهادي» سوى بندر بن سلطان وخالد العطية. وكانت آخر ضربة في صدر قيادة أركان الجيش الحر تشكيل «الجمهورية الإسلامية» التي كان من أول إنجازاتها ليس فقط الهجوم على مخازن أسلحة للجيش الحر، وإنما التهديد بمحاسبة كل من يشارك في جنيف.

تراجع الصوت السعودي المعارض مع غياب بندر بن سلطان، وطلب من قطر ما يجري طلبه عادة في أوضاع مماثلة من الطرف الأميركي. وصار الطريق سالماً أكثر لانعقاد المؤتمر.

عرضت وجهة نظري على الأطراف الراحية الثلاثة. وكم كررت لهم، في ما كتبت وصرخت، بأن الأساس هو إنجاح جنيف وليس مجرد انعقادها، وأن الصورة الراحية عن مصطلح المفاوضات و«إعلان جنيف» التي سادت خلال عامين ونيف تتطلب إجراءات عملية تسبق المؤتمر وتغطية حاضنة شعبية ضرورية لإنجاحه. طالبنا، في هيئة التنسيق، بقرار من مجلس الأمن يضع كل المقاتلين غير السوريين خارج الشرعية الدولية. وقلت لكل من قابلت: «وقف إطلاق النار اليوم عملية معقدة ومركبة. فليكن التركيز على وقف جرائم الحرب واحترام قوانينها». وكل اللسان من الحديث في «إجراءات بناء الثقة»، وضرورة الإفراج عن نساء وأطفال ومرضى لا علاقة لهم بالأمن القومي ولا بتغيير موازين القوى، وإدانة الخطف من أي طرف جاء، والإفراج عما أمكن من المخطوفين. وكذلك رفع العقوبات الغذائية والدوائية عن سورية الخ. ولكن، وكما قال الشاعر: «لقد سمعت إذ ناديت حياً، ولكن لا حياة لمن تنادي».

كان همّ الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الأميركي ممارسة حق الفيتو على كل من ليس تحت السيطرة من المعارضة، وكل من ترفض الدول المشاركة في التمويل والتدريب للمسلحين (تركيا، السعودية، قطر) اعتباره معارضة سورية. وأتى السيد روبرت فورد بوفد المعارضة ممن وافقه الرأي على حضور جنيف (58 عضواً من أصل 120 في الائتلاف الوطني نصفهم شكّل الوفد)، في اعتداء صارخ على حق المعارضة السورية في تشكيل وفد لها وفق الفقرة

العاشرة من إعلان جنيف. وتخلّى السيد بوغدانوف عن التدخل في تشكيل وفد الحكومة، في استقالة تامة من دوره في التنسيق مع الحكومة لتشكيل وفد وازن أيضاً يضم، على الأقل، مختلف الأطراف المشاركة في الحكومة الحالية. الاستقالة الروسية، باسم «احترام القرار السوري»، والوصاية الأميركية، باسم تشكيل وفد معارضة منسجم تحت السيطرة الغربية الصالحة 16 والسعي المستحيل إلى عدم وقوع انفجار يقضي على الأمل المعقود على الحل السياسي. فوفد المعارضة مصاب بمرض الشرعية والتمثيلية حتى داخل الائتلاف، ناهيك عن ضعف الخبرة التفاوضية. لذا سيرفع سقف المطالب ليثبت بأنه كان محقاً في الاستجابة لدعوة الدول الـ 11 لحضور المؤتمر رغم الشروع التي أحدثتها المشاركة في علاقته بمكونات الائتلاف والمجموعات المسلحة وباقي فصائل المعارضة السياسية. ووفد السلطة يحضر ليذكر الناس بأن حسابات الحل غير حسابات البيدر، وأن ما يقوله ميشيل كيلو والفريق المفاوض عن وجود 185 ألف مقاتل جيش حر وراء المفاوضات لا علاقة له بالواقع والجغرافيا. والاعتماد على نقاط ضعف وفد الائتلاف للانتعاد عن «إعلان جنيف» والتركيز على مكافحة الإرهاب الخ.

باختصار، قتل المشاركون مؤتمر «جنيف 2»، ولا أحد منهم يجرؤ على دفنه. عندما اكتملت لدي الصورة حول سيمياء تحضيرات المؤتمر في 2013/12/22، أخبرت الجانب الروسي بأنني، شخصياً، لم أعد معنياً بما سيجري لأنني أكره الفشل المبرمج. ورغم إصرار هيئة التنسيق الوطنية على أن أشارك وأتابع كل ما يتعلق بالمؤتمر، فقد اعتذرت عن لقاء القاهرة مع أحمد الجربا، ومتابعة الاتصالات مع الأطراف الراحية. وبادرنا، مع لجنة التحضير، إلى لقاء تشاوري وطني للعمل على إنجاح المشروع. وعززنا الاتصالات لضمان أكبر قدر من التمثيل السياسي والمدني له، لأن فشل جنيف يعني حالة فراغ كارثية على الصعيد السياسي والإنساني والوطني. ولا بد من عودة الحل السياسي بأسس سليمة وقواعد عقلانية ومنهجية مختلفة، تترك للإنسان السوري الحق في الأمل بأن لهذا النفق المظلم نهاية. وأن المخيلة السورية الخلاقة لم تنضب. وهي قادرة على رسم معالم طريق للخلاص من الحرب والديكتاتورية، خارج الوصاية والتبعية.

\* رئيس «هيئة التنسيق الوطنية» في المهجر

### هيلم منام \*

كشف مؤتمر جنيف الدولي حول سورية حالة التخبط والفوضى، حتى لا نقول الهشاشة، التي تعيشها القوى الدولية والإقليمية والأطراف السورية. سقطت ورقة التوت عن الكبير والصغير.

بعد عامان من الإغتيال المنهجي للسياسة ومخرجات حل سياسي، اتفق الراعيان الروسي والأميركي - بعد توافقات بينهما على إرجاء انعقاد المؤتمر بدات منتصف حزيران 2013 وانتهت بعد نحو ستة أشهر - على عقد المؤتمر في 22 كانون الثاني 2014.

عندما يتحدث الراعيان الدوليان عن المسألة الإنسانية في سورية يغيب عنهما - أو لا رغبة لدهما في الاعتراف - أنه بعد 30 حزيران 2012، تاريخ صدور إعلان جنيف الشهير، سقط أكثر من نصف عدد الضحايا ودُمر 60 في المئة من البنى التحتية وسُجّل 65 في المئة من حالات الجوع والزواج، وأن وقف إطلاق النار الذي طرحه السيد كوفي عنان في نقاطه الست التي ضمنها هذا الإعلان كان عملية سهلة تتعلّق بطرفي نزاع أساسيين (الجيش السوري والجيش الحر) وجماعات مسلحة ما زالت في طورها الجنيني.

كنت أحد قلائل تحدثوا في مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية في 2 - 3 تموز 2012 عن «إعلان جنيف». كان الهمّ الرئيس للمعارضة التوصل إلى ميثاق وطني جامع وبرنامج مشترك، وهمّ المجلس الوطني السوري عدم تشكيل أي هيكل في المؤتمر يمكن أن يكون عباءة جامعة أوسع للمعارضة السورية، بل وحتى تشكيل لجنة متابعة لمقررات المؤتمر. في حين كان هاجس السفير الفرنسي إريك شوفالييه

إنهاء المؤتمر بنتائج يحملها إلى اجتماع أصدقاء الشعب السوري الذي عقد في 6 تموز في باريس. أما السفير البريطاني جون ولكس، الذي استقبلني مع وفد هيئة التنسيق الوطنية في بيت السفير البريطاني في باريس منتصف الشهر نفسه، فقد حدثنا عن ضرورة العمل على الخطه ب، لأن مؤتمر جنيف حسب ما قال لا يملك فرصاً كبيرة للانعقاد.

بصراحة ومرارة أقول اليوم انني شعرت، خلال أشهر، بأنني

المحامي الوحيد عن قضية خاسرة، ولو أن المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية كان واضحاً ومؤيداً للخط الذي دافعنا عنه. وكفي مراجعة المقابلات التي أجراها عبد العزيز الخير ورجاء الناصر (وكلاهما معتقل اليوم) وحسن عبد العظيم ومقابلاتي ومقابلاتي المبكرة في الموضوع. ولعلنا أول طرف صاغ ملاحظات نقدية بناءة لمؤتمر «جنيف 1» تطالب، دولياً، بخطوات جادة لعقد المؤتمر الدولي في أسرع وقت، وإقليمياً بضرورة توسيع الأطراف الـ 16 المشاركة في المؤتمر الأول لضم السعودية ومصر وإيران، وسوريا بالخروج من منطق «الحانوت الممثل للشعب» من أجل حضور وازن ومقنع للمعارضة السورية.

بعد تشكيل الائتلاف الوطني السوري في الدوحة ضرب الحل السياسي في الصميم، أولاً عبر اعتبار هذا الائتلاف ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري واعطائه مقعد سورية في الجامعة العربية في قمة الدوحة، وثانياً عبر التأكيد على رفض الحوار والتفاوض قبل رحيل الأسد، أي وضع «إعلان جنيف» في التلاحة. وليس المجال متسعاً لذكر الاتهامات التي تعرضنا لها لمجرد تمسكنا بالحل السياسي وإعلان جنيف.

تغيّرت موازين القوى على الأرض، وتقدمت القوى الجهادية على الجيش الحر في الميدان، ودخل حزب الله معركة القصور. فتحت حدود لتهافت الجهاديين السلفيين من عشرات الدول، وفتحت حدود أخرى لدخول أكثر من خمسة آلاف مقاتل شيعي إلى جانب النظام. وصارت سورية ميدان المواجهة السنوية - الشعبية المسلحة الأولى في العالم، وضاع نضال الشعب السوري من أجل الديمقراطية تحت أقدام الغرباء. اجتمع كيري ولافروف في 7 أيار لإعادة الاعتبار لمؤتمر جنيف، لكن المماطلات الدولية وتجارة الوهم والبؤس الإقليمية أجلت أي خطوة عملية لعقد المؤتمر. إلى أن وقعت معجزة - مأساة الكيمياء. هنا، بدت الأطراف الدولية أكثر وعياً بمال القضية السورية وضرورة العودة الجدية إلى حل سياسي. وفي يوم واحد، بدأ مسلسل «صح النوم الدولي». اكتشف أوباما أن «الوسائل العسكرية لا تحقق الديمقراطية»، وطلع علينا هولاند بالقول «يجب الإسراع في التوجه إلى جنيف»، وأقر بان كي مون بأن «الانتصار العسكري وهم». أما غول فرج عن أسطوانة اردوغان بالقول: «يجب وضع حد للحرب الأكثر دموية في سورية». وانفتحت الدول الثماني

# ت؟

الإبراهيمي:  
حتى الآن لا  
نحزق تقدماً  
يذكر في هذه  
العملية  
(أ ف ب)

بموقفيهما، مطالباً بإتاحة الفرصة لوصول المساعدات الإنسانية. وأوضح أنه «كان الهدف من جنيف الذي لا تزال اجتماعاته مستمرة حالياً أمرين، وهو تنفيذ ما اتفق عليه في جنيف واحد وبدء مرحلة انتقالية، والثاني تشكيل حكومة بصلاحيات كبيرة يتفق على تشكيلها بين الحكومة والمعارضة وتكون لها صلاحيات كاملة».

وأشار إلى أنه «حتى الآن ما زالت المعارضة تصرّ على أن نبدأ بتشكيل الحكومة الانتقالية، والحكومة تصرّ على أن تبدأ المفاوضات بما يطلع عليه مكافحة الإرهاب».

### موسكو قدمت «مشروعها»

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، إن موسكو قدّمت مسودة قرارين لمجلس الأمن بشأن إدخال المساعدات الإنسانية و«محرابة الإرهاب» في سوريا. وأضاف، في مؤتمر صحافي بعد محادثات مع نظيره المصري نبيل فهمي، «الإرهاب بالتأكيد ليس مشكلة أقل حدة» من الأزمة الإنسانية، معتبراً أنه «يسبب المعاناة للسوريين ولدول الجوار». وقال لافروف إن نسخة روسيا من مسودة قرار وصول المساعدات تعرض «رؤيتنا عن الدور الذي يمكن مجلس الأمن أن يلعبه إذا أردنا التوصل إلى حل للمشكلات لا أن نستعدي طرفاً أو آخر».

بدوره، أشار فهمي إلى أنه «توافقنا خلال اللقاء على أهمية إيجاد مناخ سياسي في سوريا بما يحقق تطلعات السوريين». وأوضح أن «مناقشتنا للقضايا الإقليمية كانت بغرض إيجاد حلول سلمية لهذه القضايا».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز، الأناضول)

إلى ذلك، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، إن مفاوضات «جنيف 2» لم تؤدّ الغرض منها حتى الآن، بسبب تمسك الطرفين

## ظلمهم سعوديون

في اللحظة الأخيرة، ورغم إشارتها إلى غياب أي معطيات منشورة في هذا الإطار، لاحظت عينة واحدة مرتبطة بفلسطيني من أراضي عام 1948، أظهر التحقيق معه بعد عودته من سوريا، أنهم عرضوا عليه تنفيذ عملية انتحارية، لكنه رفض. والتقدير، بحسب الدراسة، أن هذه الحالة لم تكن نيتية.

وبعدما تناولت الدراسة العمليات الانتحارية التي نفذت في لبنان، وتحديدًا في بيئة حزب الله، خلصت إلى أن «تسرب» الانتحاريين إلى لبنان، يظهر قدرة عملياتية لدى «جبهة النصرة» و«داعش» وتنظيمات متطرفة أخرى مرتبطة بـ«الجهاد العالمي»، وإيضاً قدرة فعلية على التسبب بتحد غير سهل أمام حزب الله، الذي عليه ان يجد حلولاً لهذه التحديات. مع ذلك، رأت ان القدرة على الانتقال إلى لبنان تطور خطير من شأنه ان يشكل تهديداً أمنياً يتخطى الحدود السورية، ولا يقتصر فقط على تقويض امن لبنان واستقراره. وكلمتا طال زمن الحرب في سوريا، كبر احتمال هجمات انتحارية في دول أخرى، إذ ان النشاط الجهاديين الأجانب الذين يُقاتلون هناك، ومن ثم يعودون إلى دولهم، قد يشنون أو يُشاركون في هجمات انتحارية، مع استخدام خبرتهم العملية الواسعة في الحرب السورية، والعلاقات التي نسجوها أخيراً بنشاط من القاعدة والجهاد العالمي».

عنها وتبني مسؤوليتها، سواء من «النصرة» أو «داعش». وفي تحليل لهذه الرسائل، وجدت الدراسة أن معدي التفجيرات حرصوا على اظهار الطابع الطائفي والمذهبي للحرب، وتحديدًا بين السنة والعلويين، مع الاصرار على ضرورة مواصلة الجهاد ضد الكفار، باعتباره واجباً شخصياً على كل مسلم.

من بين 53 عملية انتحارية نفذتها «النصرة» أو «داعش» على الأراضي السورية، لاحظت الدراسة اسم 30 انتحارياً فقط، بينما لم يعلن عن اسماء المنفذين الآخرين، ووجدت ان 23 من اصل 30، هم من الأجانب، مقابل 7 سوريين. في نفس الوقت، ومن بين الأجانب الـ 23، هناك 13 انتحارياً سعودياً، واربعة اردنيين، وثلاثة عراقيين (بينهم كربيان)، وتونسي وأوسترالي وكندي واجنبية غربية لم تتمكن الدراسة من تحديد جنسيتها. وتلفت الدراسة إلى انه ليس مفاجئاً أن يكون العدد الأكبر من الانتحاريين سعودياً؛ لأن المملكة العربية السعودية هي منشأ تنظيم القاعدة، كذلك فإنها الداعم الرئيسي للمتمردين في سوريا، إضافة إلى ان أعداداً كبيرة جداً من السعوديين، من غير الانتحاريين، قتلوا في سوريا.

ولا تستبعد الدراسة ان يكون عدد كبير من الأجانب الذين قدموا إلى سوريا لتنفيذ عمليات، امتنعوا عن تنفيذها